العدد 1682 - السنة السادسة
الاثنين 2 ذي الحجة 1434 - الموافق 7 اكتوبر 2013
Monday 7 October 2013 - No.1682 - 6th Year

حققت ارتفاعاً بـ 30 نقطة

البورصة نجحت في اختبار أول الأسبوع

- عمليات شراء واسعة على الشركات الرخيصة
- «تمويل خليج» الأكثر نشاطاً وارتفاعاً
- مضاربات عنيفة على بعض المجاميع الاستثمارية

بادرة خير.. أول الأسبوع

- أسهم جديدة دخلت على خط.. الصعود
- السيولة مازالت ضعيفة عند مستوى 29.9 مليون دينار
- مجموعة إيفا عادت إلى التداولات النشطة

كتب المحرر الاقتصادي

نجح امس سوق الكويت في اختبار اولى جلسات الاسبوع الجاري وحققت 30 نقطة وبقيمة تداول وصلت إلى 29.9 مليون دينار بعد ان كان انخفض بشكل حاد في جلسة نهاية الاسبوع الماضي ليؤكد انه مازال ينهيا ليؤكد ويبحث عن مبررات جديدة.

ودفعت الشركات الرخيصة السوق الى الارتفاعات الجيدة في حين ابتعدت الشركات الثقيلة والتشغيلية عن واجهة التداولات، بل تعرضت بعضها الى خسائر محدودة.

واكد المراقبون ان جلسة امس ايجابية وخلقت حالة من التفاؤل بعد ان كانت متذبذبة، بل تراجعت نتيجة هبوط سهم واحد بنسبة كبيرة وبكمية قليلة جدا، الا ان السوق تجاوز هذا الامر وبدأ في الصعود في آخر نصف ساعة نتيجة عمليات الشراء الواسعة.

وقال المراقبون ان المضاربات عنيفة على بعض المجاميع الاستثمارية، فيما دخلت اسهم جديدة على خط الحركة الصاعدة.

وتجاوز سوق الكويت في اولى جلسات الاسبوع تداعيات جلسة الخميس، حيث شهدت انخفاضا بـ93 نقطة في نهاية الاسبوع الماضي، وامس ارتد الى المنطقة الخضراء ليحرك الآمال بـ«انتعاشة جديدة».

وشهد السوق خلال الاسبوع الماضي انخفاضات متتالية شملت جميع المؤشرات بعد ان ظل في حالة تذبذب نتيجة العمليات المضاربية الواسعة التي تركزت على الاسهم الرخيصة. وكان الكويت تراجع بشكل حاد في اخر جلسة من الاسبوع الماضي بـ92 نقطة بصورة متعمدة لاجبار صغار المتداولين على البيع، فيما تراجعت السيولة بشكل واضح وبصورة متدنية، اذ وصلت الى مستوى 26.9 مليون دينار، وبدأت جلسات معركة كسر العظم من اجل اخراج المضاربين وصغار المتداولين، فيما شهدت شركات عدة استقرارا على رأسها مجموعة مدينة الأعمال التي تالقت، لكنها تراجعت في الدقائق الاخيرة.

وكان سوق الكويت هبط يوم الاربعاء الماضي 8 نقاط رغم حالة التذبذب التي سيطرت على الجلسة منذ بدايتها بسبب عمليات المضاربة العنيفة ما ادى الى الضغط على المؤشر السعري، اذ ان بعض المحافظ والصناديق قامت بضغوطات كبيرة على الاسهم لشرائها باقل الاسعار، ومحاولة اقناع صغار المتداولين بان السوق سيعود الى الدائرة الحمراء.

وقال المراقبون ان الاخبار الايجابية عن بعض الشركات دفعتها الى الصعود، بعد ان تحسنت اوضاعها المالية من خلال تسوية المديونيات.

واضاف المراقبون ان السيولة تراجعت ما يشير الى توقف العملية الشرائية على عدد من الاسهم في حين شهدت اسهم اخرى عمليات جني ارباح مستحقة بعد ان كانت صعدت خلال الايام الماضية. وركز المتداولون على الشركات الصغيرة و«المضاربية» والتي تتعرض بين الحين والاخر الى حركة غير عادية سواء من حيث الشراء او الصعود وكذلك من حيث «الهبوط». وقال المراقبون ان في نهاية كل اسبوع يفضل بعض المتداولين جني الأرباح والتفكير بمنهجية جديدة مع بداية الأسبوع الجديد. وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولاته امس على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة بواقع 0.44 نقطة في الوزني و30.4 نقطة في السعري و3.39 نقطة في «كويت 15».

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 29.9 مليون دينار كويتي بكمية أسهم تقدر بنحو 351.8 مليون سهم من خلال 8023 صفقة. وكانت أسهم شركات «تمويل خليج» و«المستثمرون» و«الاثمار» و«ميادين» و«انوفست» الاكثر تداولا بينما كانت «صفوان» و«فيوتشركيد» و«دواجن» و«استهلاكية» و«تمويل خليج» أكثر الشركات ارتفاعا.

الأربعاء المقبل .. بدء فترة دمج أسهم بنك وربة

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية بانه تقرر أن تكون فترة الدمج لأسهم «بنك وربة» ستكون من الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً، وذلك اعتبارا من يوم الأربعاء القادم الموافق 9 أكتوبر 2013.

«المركزي» أصدر التقرير الأول لتعزيز الشفافية

الهاشل: الاستقرار المالي من الملفات المهمة في أعقاب الأزمة العالمية

- توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي في الكويت
- البنوك قادرة على مواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة

محمد الهاشل

«كونا»: قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ان البنك أصدر التقرير الأول للاستقرار المالي لعام 2012 وهو باكورة إصدار دوري جديد ضمن جهود «المركزي» الرامية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

واضاف الهاشل في تصريح لـ «كونا» امس أن موضوع الاستقرار المالي هو من المواضيع التي برزت أهميتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة وذلك في ضوء ما كشفت عنه تلك الأزمة من أن جهود تعزيز وتطوير سياسات التنظيم والرقابة الجزئية تزداد فاعليتها بمساندتها بنهج أكثر شمولية ينظر بتركيز أكثر إلى الحد من المخاطر النظامية بحيث يستمر النظام المالي في تقديم الخدمات المالية الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي.

وأوضح أن التقرير الأول للاستقرار المالي المشار اليه يحرص على رصد وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقة هذه التطورات بالاستقرار المالي وقدرة القطاع المصرفي ككل على مواجهة الصدمات وتجاوزها لممارسة دوره الفاعل في خدمة الاقتصاد الكلي.

واشار الى أن التقرير المذكور يقع في خمسة أقسام يتناول القسم الأول منها دور وإنجازات كل من البنوك التقليدية والبنوك العاملة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في إطار وظائفها كمؤسسات مالية وسيطة وذلك من خلال تسليط الضوء على كل من اتجاهات النمو في الودائع واتجاهات النمو في الائتمان المصرفي وتوزيعه فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

وذكر ان القسم الثاني يتناول تقييما للمخاطر الأساسية التي يواجهها النظام المصرفي وبصفة خاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة في حين يتضمن القسم الثالث التغيرات في اتجاهات الربحية والملاءة في النظام المصرفي ومدى مقاومته للصدمات المختلفة سواء كانت من داخل النظام أو من خارجه وذلك في ضوء سيناريوهات مختلفة لاختبارات ضغط مالي واقتصادي.

أما عن القسم الرابع فقال الهاشل انه يناقش أهم التطورات في كل من السوق النقدي وسوق الصرف الأجنبي وسوقي الأسهم والعقار وهي الأسواق التي تشكل أهم المكونات الرئيسية لهيكل السوق المحلي بينما يتناول القسم الخامس والأخير من التقرير نظم الدفع والتسويات في الاقتصاد المحلي وذلك من حيث تقييم أداء وفاعلية هذه النظم بصفتها البنية التحتية للقطاع المالي المحلي.

وأضاف المحافظ ان التقرير يعرض العديد من التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي في عام 2012 وبصفة خاصة التطورات ذات الصلة بالاستقرار المالي مبينا ان ابرز ما تضمنه التقرير في هذا الشأن يتمثل باستمرار التراجع في مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي وما صاحب ذلك أيضا من انخفاض في القروض المتعثرة وبشكل خاص في فئة القروض المتعثرة المصنفة «دون المستوى» مع توقعات بمزيد من الانخفاض في القروض غير المنتظمة.

واوضح المحافظ ان ابرز ما تضمنه التقرير ايضا استقرار مصادر التمويل لدى البنوك والمتمثل في وفرة السيولة مع ودائع مستقرة اضافة الى النمو المعتدل في صافي الأرباح لدى البنوك في عام 2012 فضلا عما تتمتع به البنوك من قواعد رأسمال قوية وفقا لمتطلبات بازل «2» حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.2 في المئة وهي أعلى من نسبة الحد الأدنى البالغة 12 في المئة بموجب تعليمات «المركزي».

وذكر ان التقرير اظهر قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة في ضوء سيناريوهات لاختبارات ضغط مختلفة على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. وافاد الهاشل ان التقرير اظهر ايضا وفرة السيولة في السوق النقدي التي تعكسها أسعار فائدة الودائع المتبادلة فيما بين البنوك والتي وصلت إلى معدلات منخفضة تاريخيا مع قيام البنك المركزي في شهر أكتوبر من عام 2012 بتخفيض سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية ليصل إلى 2 في المئة سنويا.

وقال الهاشل ان من ابرز النقاط التي تضمنها التقرير كذلك قيام بنك الكويت المركزي بإصدار سنداته لفترة ستة اشهر وإصدار سندات الدين العام لفترات استحقاق أطول لإيجاد منحنى عائد سيادي لأسعار الفائدة للفترات الأطول وتزويد السوق بمؤشر لتسعير ديون شركات القطاع الخاص.

واضاف ان من ابرز النقاط ايضا استمرار التطور في نظم الدفع والتسويات وذلك فيما يتعلق بحجم العمليات من خلال أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع واستمرار نمو البنية التحتية لهذه الأنظمة حيث وصل عدد أجهزة السحب الآلي إلى 1428 جهازا.

واشار الى أن عدد أجهزة نقاط البيع وصل إلى 28432 جهازا اضافة إلى تطور حجم العمليات الناتجة عن تسوية المدفوعات فيما بين البنوك من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات «كاسب» والتي زاد عدد عملياته على مليون معاملة وبقيمة تصل إلى نحو 294 مليار دينار كويتي في عام 2012.

وذكر ان التقرير تضمن ايضا الإشارة إلى التطورات الأساسية في سوقي الأسهم والعقار المحليين بالإضافة إلى العديد من التطورات الأخرى في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية في البلاد.

واعرب الهاشل عن امل بنك الكويت المركزي بمساهمة اصدار هذا التقرير في توفير المعلومة الموثوقة لتشكيل فهم أفضل للنظام المالي في دولة الكويت وبما يخدم أغراض المهتمين بمتابعة الشؤون المصرفية والمالية في البلاد. واشار محافظ بنك الكويت المركزي إلى انه يمكن الحصول على نسخة من تقرير الاستقرار المالي لعام 2012 من خلال زيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت.

ارتفاع في قيم التداول

شهدت البورصة الكويتية امس تبايناً في حركة التداولات مقارنة بما كانت عليه في الجلسة الماضية، حيث بلغ حجم التداولات 351.89 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 298.9 مليون سهم في الجلسة السابقة، بارتفاع بحوالي 17.7 في المئة .

على الجانب الآخر، سجلت القيم ارتفاعا بحوالي 11 في المئة وصولا لنحو 29.96 مليون دينار مقابل 26.99 مليون دينار تقريبا في الجلسة الماضية. وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 8023 صفقة مقابل 8341 صفقة في الجلسة السابقة، بانخفاض بحوالي 3.8 في المئة . وتصدر سهم «تمويل خليج» قائمة انشط تداولات لبورصة الكويتية على مستوى الكميات والقيم، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات اليوم 138.49 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 752 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 5.54 ملايين دينار، مع مكاسب للسهم بلغت فلسين ونصف الفلس بإقفاله عند مستوى 41 فلسا. أما أكثر الصفقات ام فكانت على سهم «بنك وربة»، وبلغ عدد الصفقات المنفذة عليه 2135 صفقة تمت على نحو 4.59 ملايين سهم حققت قيمة تداول بحوالي 1.53 مليون دينار، مع خسائر للسهم بلغت 5 فلوس بإقفاله عند مستوى 330 فلسا. ونجح سهم «صفوان» في تصدر قائمة أعلى ارتفاعات اليوم بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 9.43 في المئة بإقفاله عند مستوى 580 فلس رابحا 50 فلسا كاملة، فيما تصدر سهم «عبادة ك» قائمة أعلى تراجعات امس بانخفاض كبير بلغت نسبته 33.33 في المئة بإقفاله عند مستوى 100 فلس خاسرا 50 فلسا أيضا.

مجلس «الجزيرة» يناقش بيانات الربع الثالث

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة «الجزيرة» سوف يجتمع يوم الاثنين الموافق 28 أكتوبر الجاري في تمام الساعة الواحدة ظهرا، وذلك من أجل مناقشة البيانات المالية المرحلية للشركة عن الربع الثالث للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2013.

جدير بالذكر أن أرباح الشركة في النصف الأول من 2013 كانت قد بلغت 7.5 ملايين دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 3.8 ملايين دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح يُقدر نسبته بحوالي 97.4 في المئة .

حركة ضعيفة للملكيات المعلنة في سوق الكويت

«الجمان»: ملكية «الامتياز» تراجعت في «المضاربية»

قال مركز الجمان في عرض موجز وتحليل مختصر لحركة الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2013/10/03 ان حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية اتسمت بالضعف خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/10/3 ، حيث اقتصرت على ثلاث 3 حركات فقط ، إثنتين باتجاه الرفع وواحدة باتجاه الخفض ، وقد ترجع تلك الحركة الخجولة إلى انخفاض نشاط البورصة الكويتية خلال الأسبوع المذكور ، وكذلك تراجع مستويات أسعار الأسهم ، وذلك لعدة أسباب منها : قرب عطلة عيد الأضحى الطويلة نسبياً ، حيث تفضل شريحة من المتداولين خاصة صغارهم في تسييل مراكزهم في الأسهم تحسباً لأي طارئ على المستوى المحلي أو الإقليمي وكذلك العالمي خلال العطلة المذكورة ، وأيضاً بسبب الأزمة الأمريكية بما يتعلق بالموازنة الفيدرالية ، والتي لم يتم حسمها حتى الآن ، والتي ألقت بظلالها على معظم أسواق المال في العالم.

أما على صعيد عمليات رفع الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/10/3 ، فقد تمثلت في حركتين ، الأولى : رفع الشركة الأمريكية المتحدة للخدمات العقارية حصتها في « منافع » بمقدار 0.790 نقطة مئوية من 22.540 في المئة إلى 23.330 في المئة ، وذلك في إطار توجه إستراتيجي واضح لتعزيز ملكية الطرف الأول في الطرف الثاني ، والثانية : رفع الشركة الكويتية الأوروبية القابضة لنسبتها في « المدن » بمقدار 1.160 نقطة مئوية من 17.600 في المئة إلى 18.760 في المئة ، أما عمليات الخفض فكانت حركة واحدة كما أسلفنا ، حيث تراجعت ملكية « الامتياز » في « المغاربية » بمقدار 3.511 نقطة مئوية من 10.000 في المئة إلى 6.489 في المئة ، علماً [غنه لم يتم رصد أي عمليات دخول في أو خروج من قوائم كبار الملاك.

تابعة لـ «الامتياز» وقعت عقد بيع أحد استثماراتها العقارية بقيمة 5.02 ملايين دينار

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية «الامتياز» ان شركة «الفوز للاستثمار»، المملوكة بنسبة 99.2 في المئة لشركة ديمه كابيتال «ش.م.ك مقفله غير مدرجة» وهي إحدى الشركات التابعة للمجموعة – بنسبة ملكية تبلغ 62.15 في المئة من رأس المال – قد قامت بتوقيع عقد بيع لأحد إستثماراتها العقارية «حصص مشاعة بقسائم استثمارية بواجهات تجارية من مشروع مدينة صباح الأحمد البحرية»، والبالغ قيمتها الإجمالية نحو 5.02 ملايين دينار تسدد على ثلاث دفعات كالآتي:-

- الدفعة الأولى 25 في المئة تدفع بتاريخ 2013/10/02 بمبلغ 1.256 مليون دينار تقريبا.
- الدفعة الثانية 25 في المئة تدفع بتاريخ 2014/10/02 بمبلغ 1.256 مليون دينار تقريبا.
- الدفعة الثالثة 50 في المئة تدفع بتاريخ 2015/10/02 بمبلغ 2.512 مليون دينار تقريبا.

الامتياز
الإمتياز للاستثمار
ALIMTIAZ INVESTMENT
شعار الامتياز

علماً بانه لم ينتج عن عملية البيع المذكورة أية أرباح أو خسائر ضمن البيانات المالية الخاصة بشركة «الامتياز».